العقلية بان ينفصل وينقطع بالفعل اي يحرز له هويتان بعد ان كانت هوية واحدة
والجمهور عرفوه اي الكم بقبول القسمة فقالوا هو عرض يقبل القسمة لذاته والمراد
الوهمية كما ستجيء. الثانية قبول المساواة واللامساواة بمعنى انه اذا نسب
الى كم اخر فاما ان يكون مساويا له او زائدا او ناقصا وهذه الخاصة يجمع الكم الاولي
كما تدل اشتماله على اجزاء وهمية او فعلية لزم من غير نسبته الى كم اخر ان يكون
عدد اجزائه على التساوي او على التفاوت وقال الامام ان قبول الانقسام
فيلزم الكم بسبب الخاصة الاولى لانه لما كانت الانقسام بعض بعضها بالبعض
في غير لزوم المساواة وجب ان يكون فيها ما يقبل المساواة واللامساواة لا
انه وهو المقدار وانما يتصور اللامساواة الا بان يشتمل احدهما على مثل
الاخر مع الزيادة فلزم ان يقبل القسمة في فرض الشيء غير شيء. الثالثة
اشتماله على امر يعده او يفنيه بالاسقاط عنه مرارا اما بالفعل كما في الكم المنفصل
فان الاربعة تعد بالواحد اربع مرات واما بالقوة كما في المتصل فان السنة
تعد بالشهور والشهور بالايام والايام بالساعات وكذلك الذراع يعد
بالقبضة والقبضة بالاصابع والاصابع بالشعيرات والشعيرة بالشعرات و
ذكر الامام ان هذه الخاصة هي التي تصلح لتعريف الكم لان الاولى والثانية المساوات
كما تعرف الكم بالتفاوت في الكمية فيكون تعريف الكم بها دورا لان يقال ان المساو
ات واللامساواة ما تذكر الحاصر لكن مع المحل لا معرفة اجابة لا يقال الكم جا
هو لعقل بقصد تعريفه ذلك التعقل بهذا المحسوس ولا تشابه كما ان قبول
القسمة من عوارض الكم المتصل والمنفصل لا يشمله التعريف فلا يتعلق وارد
انه مبني ذلك على ان قبول الشيء عبارة عن امكان حصوله في غير حصوله
بالفعل ولا شك ان الانقسام في الكم المنفصل حاصل بالفعل فاذا اريد بالقبول
الحمل في الامكان العام كان المعنى ان يمكن فرض شيء غير شيء فلا يقال فيه شمول للمتصل
والمنفصل

والمنفصل ولذا قال الامام ان قبول القسمة من عوارض المتصل دون المنفصل
لان الانفصال ينافي القبول بالاشتراك الا نسم. واما ما وقع في المواقف من انه كان احد
القسمة الانفكاكية فسهو لظهور كون الامام قد صرح في هذا الموضع بان
القسمة الانفكاكية يستحيل عروضها للمقدار اذ عندها يبطل المقدار
ويحدث مقداران اخران نعم المقدار يهيئ المادة لقبول الانفكاك لكن يلزم
ذلك حصول الاستعداد في نفس المقدار ولا بقاء المقدار عند حصول الانفكاك
نفسها كالحركة تهيئ الجسم للسكون الطبيعي ولا يبقى معه قوله والى
المتصل بحده بانه كم غير قار وغير قار والقار المقدار فقط ان قبل القسمة في جهة
فقط وسطح ان قبلها في جهتين فقط وجسم تعليمي ان قبلها في الجهات
ش في احكام الكم انقسامه الى المتصل والمنفصل ثم المتصل الى اقسامه والكم اما
ان يكون لاجزائه المفروضة حد مشترك او لا الثاني المنفصل وهو العدد لا غير
لان حقيقته ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سوى ذلك وغيره
انما يتصف بذلك لكونه معروضا للعدد لكون اجزائه معروضا للوحدة والقول
الذي يتوهم انه كم منفصل على ما سيتحقق بحث الحروف والاول المتصل وهو
اما ان يكون قار الذات اي مجتمع الاجزاء في الوجود او لا الثاني الزمان والاول
المقدار وهو ان يقبل القسمة في جهة واحدة فقط فخط وان قبلها في
جهتين فقط فسطح وان قبلها في جهات فجسم تعليمي والخط امتداد واحد
لا يحتمل الا تجزئة من جهة والسطح امتداد يحتمل التجزئة في جهة وامكان تعا
رضها تجزئة اخرى قائمة عليها فمتى يكون فيها فرض بعدين على قوائم ولا
يكون غير ذلك والجسم يحتمل التجزئة في ثلاث جهات وحقيقته كمية ممتدة
في الجهات متناهية في السطح الواحد المحيط او بالسطوح لها باعتبار كل
جهة امتداد كالزمان في العلم او غير كالزمان في الشمعة فهو من السطوح السنة
كالمربع جوهر متحيز هو الجسم الطبيعي وكمية قابلة به سارية فيه هو

Copyright © King Saud University